

رام الله: ندوة توصي بإنشاء دائرة خاصة في لجنة الانتخابات لمتابعة تنظيم وتمويل الحملات الانتخابية



متحدثون في الندوة.

وأجرأسي يضبط عملية التمويل الانتخابي، على اعتبار أن التمويل غير المضبوط يفتح الباب أمام مظاهر مختلفة من الفساد الانتخابي ويؤثر بشكل كبير ومباشر على نتائج الانتخابات، فالنزاهة هي الأساس في تقييم نجاح أي انتخابات انطلاقاً من مدى نزاهة النظام الانتخابي، الجهة المشرفة، العملية الانتخابية والأطراف المشاركة فيها مرشحين أو ناخبين.

من جانبه قال الباحث في الشأن الانتخابي بشار سليمان أنه وعلى الرغم من وجود عدد من التشريعات الفلسطينية التي تحدد الإنفاق في الانتخابات، إلا أن الواقع العملي في الانتخابات التي شهدتها فلسطين في ظل وجود مثل هذه النصوص القانونية أثبت بأن هذه النصوص لم تؤثر في وقف هذه المخالفة الانتخابية وأن أكثرية المرشحين قد تجاوزوا بكثير الحد الأقصى للدعاية الانتخابية.

وأضاف إن هذه النصوص لم يتم تطبيقها بشكل عملي لعدة أسباب منها، عدم كفاية التشريعات لوقف هذه المخالفات، وثانياً عدم قابلية هذه التشريعات للتطبيق العملي، وثالثاً لعدم وجود أجهزة مؤهلة ومدربة تستطيع ضبط الخروقات التي تتم على الإنفاق الانتخابي.

وشدد سليمان على أن توثيق وتدقيق مصاريف الحملة الانتخابية من شأنه أن يكافح ظاهرة شراء الأصوات والحد منها، وسيجد المرشح أو القائمة نفسه (مجبوراً) على الإنفاق فيما يمكن توثيقه وتدقيقه فقط، من خلال الفواتير وسندات القبض، لذلك فإن تفعيل دور جهات الرقابة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الناشطة في قضايا الانتخابات ومكافحة الفساد فيما يتعلق بمراقبة نفقات الحملات الانتخابية، هي أيضاً آلية مهمة من آليات الرقابة وضبط عملية تمويل الدعاية الانتخابية.

وخلصت الندوة إلى عدد من الثغرات في القوانين الفلسطينية لجهة الإنفاق على الدعاية الانتخابية، مقارنة مع المعايير الدولية، مثل إلغاء التشريعات الفلسطينية معالجة التمويل والإنفاق على الحملة الانتخابية، إلى جانب عدم إلزام المرشحين بالكشف عن أعضاء حملاتهم الانتخابية، كما لا وجود آليات ووسائل للرقابة على تمويل الحملات في ظل اكتفاء الجهات المعنية بانتظار تقديم القوائم الانتخابية لحساباتها المالية خلال شهر من انتهاء الحملة.

رام الله - "الأيام": أوصى مشاركون في ندوة نظمها مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" حول الشفافية في التمويل السياسي للحملات الانتخابية في رام الله بدعم من مؤسسة فريدريش ناومان للحرية، بضرورة إنشاء دائرة في لجنة الانتخابات المركزية لمتابعة تنظيم التمويل السياسي، وأوصوا بأن تتعامل وسائل الإعلام مع جميع المرشحين والقوائم على أساس مبدأ تكافؤ الفرص من حيث تكلفة الإعلان وشروطه التعاقد.

ودعوا لتعزيز الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية، والتأكد من صرف المبلغ المحدد للإنفاق الانتخابي والمساهمات في الحملة الانتخابية وتحديد حجم التبرعات، وأوصوا بفرض حظر على بعض التبرعات، ووضع آليات لمراقبة الإنفاق على الدعاية الانتخابية من قبل لجنة الانتخابات المركزية، ومؤسسات المجتمع المدني، كيفية التصرف في المبلغ المتبقي من الدعاية الانتخابية.

ودعوا أن تكون المصادر المالية للحملة الانتخابية مشروعة، وضرورة تحديد سقف للإنفاق الانتخابي في انتخابات الهيئات المحلية، وصلاحيات إشرافية أكبر للجنة الانتخابات المركزية في مجالات الإفصاح والتدقيقات والتحقيقات.

وشارك في الندوة عدد من مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب والمحامين، والمؤسسات الرسمية إلى جانب بعض رؤساء ومنسقي القوائم الانتخابية.

وأكدت المحامية روان فرحات في افتتاح الندوة على أن نزاهة وشفافية العملية الانتخابية تعد الأولوية الكبرى لضمان الثقة في العملية الانتخابية والاعتراف بنتائجها. وشددت على أن استخدام المال في السياسة عبر التمويل السياسي غير الخاضع للرقابة وغير المعلن عنه يمثل تهديداً أساسياً لنزاهة الانتخابات لأن المساهمات المباشرة في الانتخابات وغيرها من صور الدعم المالي في بعض الأحيان قد تمثل نمطاً سائداً للنهوض السياسي.

من جانبه قال مدير مؤسسة فريدريش ناومان للحرية أولريش واكر إن الهدف الأساسي للرقابة على تمويل الحملات الانتخابية ليس في فلسطين فحسب وإنما في كل النظم الديمقراطية هو تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في العملية الانتخابية، والتجهيز لتأسيس إطار قانوني

صحيفة الأيام

يوم الجمعة

٢٠١٧/٤/١٤

ص ٦